

حكم بيع الذهب و الفضة أونلاين/الخميس)2202-8-81م(فتاوى

على الهواء مباشرة

صلاح الصاوي

السؤال الاخير نختتم به هذه الحلقة ان شاء الله التجارة في الذهب والفضة عن بعد بوسائل الاتصال الحديثة نقول الذهب والفضة تجارة من التجارات. تصح مما تصح به سائر التجارات وتفسد بما تفسد به سائر - 00:00:01

تجارات الا انه يشاطط فيهما تقابل البดلين في المجلس. فيجب في بيع الذهب بالذهب او بالفضة او بغير من النقود ان يتتحقق قبض البدلين في مجلس العقد اما حقيقة يدا بيد او حكما - 00:00:21

قبض الحكمي كالقيد في الحساب الجاري او تقييه على قسيمة الدفع ونحوه يقوم مقام القبض الحقيقي اذا توافر فيه شرط جريان العرف التجاري العام بقبوله واعتباره قبضا تاما. فلابد ان تراعى. الاعراف الاقتصادية والقانونية - 00:00:43

في عمليات القبض ما لم تتعارض مع قواعد الشرع. الامر الثاني التنجيز ان يكون هناك الا يكون هناك اجل مشترط او مفترض في استلام قيمة الذهب او الفضة المباعة فلا يجوز ان يكون القبض مؤجلا او دينا بل يجب ان يكون قبضا ناجزا - 00:01:04

لا ينظر الى اختلاف عيار الذهب ت蔓延اشر عشرين واحد وعشرين لا ينظر له. ولا الى جدة الذهب او قدمه قالوا ولتأكد معنى القبض لا يجوز ان يكون عقد بيع الذهب معلقا على تحقق امر - 00:01:30

ولا مضافا الى المستقبل. كما لا يصح في بيع الذهب خيار الشرط لا تجوز عقود بيع الذهب التي يتأجل فيها البدلان البيوع الاجلة المستقبلية لعدم تحقق التقابل. هل معنى هذا ان المواجهة في بيع الذهب والفضة غير مشروعة؟ لا يمكن - 00:01:47

لا حرج في المواجهة في بيع الذهب والفضة على ان يتم التعاقد والتقابل مستقبلا بعد جديدا بسعر الصرف عند ابرام العقل ما مضى كان وعدا وما يأتي في المستقبل يكون هو العقد الملزם للطرفين. ولا ينعقد البيع - 00:02:09

ولا تنتقل ملكية المباع الى المشتري الا في الموعد المتفق عليه بایجاب وقبول حينئذ بالذهب والفضة يأخذ صورا عديدة نذكر منها البيع والشراء الحال سواء اكان العاقلان في مكان واحد ام كانوا في مكانيين مختلفين وتعاقدا بوسائل الاتصال الحديثة كالهاتف - 00:02:29

والانترنت ونحوه مع حصول القبض الحكمي وعدم التصرف فيه ببيع او هبة قبل التمكن من التصرف. هذه الصورة مشروعة. الصورة الثانية البيع والشراء الدفتري الدفتري بشراء كمية من الذهب من بنك وقيدها في حساب العميل. وسداد ثمنها مع ابقاء الذهب - 00:02:57

البن وتوكيله في بيعه عند ارتفاع قيمته. هذه الصورة مشروعة لكن بشرط. اذا تم تعين المشتراه تعينا يميزها عن غيرها وتصبح عينها ملكا للمشتري. مش فقط هو له في ذمة البنك كذا وكذا لا له هذه - 00:03:26

كمية عينها ليست موصوفا في الذمة ولكنها معينة. وهذا يكون بختمتها او تحديد ارقام السبائر بما يحول دون تصرف غيرها بها فيتحقق القبض الحكمي بالسببيكة بتعمينها. وتمكين المشتري من التصرف فيها او بقبض شهادة - 00:03:51

تمثل ملكية سببيكة معينة ومميزة عن غيرها بارقام للسببيكة او نحوها من العلامات التي تميز يزوى عن غيرها على ان تكون الشهادة صادرة يوم انشاء التعاقد. من جهات معتبرة قانونا وعرفا تخول - 00:04:17

مشتري قبضة السببيكة قبضة حسيا متى شاء. فالواجب اذا في شراء الذهب والفضة بالنقود حصول التقابض في المجلس اما يدا بيد.

هذا هو القوم. الحقيقى او بادخال الذهب الى حساب خاص بالمشتري فور دفعه للنقد و هذا هو القبض الحكيم - [00:04:37](#)
ويتحقق قبض قيمة السبيل. الثمن باستخدام بطاقة الجسم الفورى مثلا والتواقيع على قسيمة الدفع لحساب الجهة القابلة للبطاقة.
فإذا كانت السبيكة حاضرة ودفعه النقود بالايادى في الحساب او بالشيك الحالى للدفع - [00:05:03](#)
حيث يعتبر تسلم الشرك الحال للدفع قبضا حكوميا لمحتواه. فهذا يعد قبضا حكميا للنقد يحصل به التقابض من الجانبين يحصل به
التقابض من الجانبين. في المعايير الشرعية المعيار رقم اتنين يقول ان الشراء ببطاقة الجسم الفورى - [00:05:27](#)
فيه ده قابط حكمي معتبر شرعا فإذا تسلم المشتري الذهب او الفضة او العملات المشتراء واستخدم البطاقة على قسيمة الدفع
لحساب الجهة القابلة للبطاقة حصل القبض الحكمي تخريجا على قرار - [00:05:51](#)
مجمع الفقه الاسلامي الدولى الذى نص على ان القيد الحسابي يعتبر قبضا حكميا وبذلك يتتحقق شرط الشرعي للتعامل بالبطاقة في
شراء الذهب او الفضة او العملات وهو التقارب - [00:06:11](#)